

المحور الثالث: المدارس الاقتصادية الحديثة والمعاصرة واتجاهاتها الراهنة

الفصل الخامس: المدرسة الكلاسيكية:

كان ظهور ما يعرف في تاريخ الفكر الاقتصادي بالمدرسة الكلاسيكية مرتبطا تمام الارتباط بالتطور الذي شهدته الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر وما تلاه من أزمنة. فقد كان هذا التطور كبيرا من حيث التغيرات التي حدثت فيه، وشاملا من حيث النواحي التي أثر عليها، لأنه أثر في كل الجوانب التي تتكون منها مختلف أوجه الحياة الحضارية أي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فإذا كان التطور الاقتصادي الذي شهدته المجتمعات الأوروبية قد نقلها من مرحلة الاقتصاد الإقطاعي إلى مرحلة الرأسمالية التجارية على نحو ما وقفنا عليه لدى التجاريين ، فإن الرأسمالية لم تتوقف عند هذا الوضع ، بل تطورت حتى وصلت في حوالي منتصف القرن الثامن عشر إلى أن تأخذ طابعا صناعيا وذلك بفضل الثورة الصناعية .

المبحث الأول: ماهية المدرسة الكلاسيكية:

أ - تعريف ونشأة المدرسة الكلاسيكية:

تعتبر هذه المدرسة من الفروع الإنجليزية لمدرسة الحرية، حيث وضع الطبيعيون الأسس الأولى لقيام النظرية الاقتصادية التي طورها لاحقا مجموعة من المهتمين والعلماء البريطانيين والفرنسيين في القرن الثامن عشر، إذ أثمرت مجهوداتهم وآلت إلى قيام مدرسة اقتصادية عريقة تعرف تحت اسم المدرسة الكلاسيكية في بريطانيا وعاشت حوالي مئة عام، حيث أعترف لها بالسبق في معالجة القضايا الاقتصادية ترقى إلى درجة الكمال واليقين. وتميزت المدرسة الكلاسيكية بالبعد عن الدوافع الشخصية والأخلاقية وبالاعتماد على أدوات التحليل المنطقي وباتجاهاتها الموضوعية في التحليل. وبهذا أعطت الاقتصاد صفته العلمية الحديثة التي عرف بها منذ ذلك الحين .

ولكي يتسنى لنا فهم ما حققه الكلاسيك بالنسبة لميلاد علم الاقتصاد السياسي يتعين علينا فهم الوسط التاريخي الذي نشأ فيه الفكر الكلاسيكي، سواء من حيث الوقائع أو الفكر. فمن وجهة نظر الوقائع الاقتصادية رأينا أن الأمر يتعلق بمرحلة الرأسمالية الصناعية، مرحلة التوسع الصناعي وانعكاساته في الزراعة.

وبالتالي من الصعب تعيين الحدود الزمنية للمذهب الكلاسيكي. إلا أنه في الإمكان بدئه مع كتاب آدم سميث "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776، شريطة ألا نعفل العمل التمهيدي الذي قام به الرواد الأوائل أهمهم: وليام بتي (1623-1687) في إنجلترا، والطبيعيون في فرنسا. وقد كان بناء مذهب الكلاسيك -إلى حد كبير- من عمل رجلين اثنين: آدم سميث (1723-1790)، دافيد

ريكاردو (1772-1823) وقد أسهم في إرساء بعض مبادئ المدرسة الكلاسيكية توماس مالتس (-1766 1843) وروج لتعاليم المدرسة في إنجلترا جون ستوارت ميل (1806-1873)، وفي فرنسا جان باتيست ساي (1767-1832).

المبحث الثاني: مبادئ وأسس الكلاسيك:

© سياسة الحرية الاقتصادية: يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

© قانون ساي للأسواق: العرض يخلق الطلب المساوي له أي أن العرض هو أساس تحديد ثمن السلعة وإن الطلب تابع له وعلى ذلك لا يكون هناك فائض في الإنتاج ويكون هناك توازن دقيق بين العرض والطلب.

إن الطريقة التي اتبعتها الكلاسيك في تحليلهم هي ميكرواقتصادية أنها جزئية عندما يهتم بدراسة الأسعار والسوق لكنها تظهر كلية لما ينشغل الكلاسيك بتوزيع الدخل الإجمالي على مختلف الطبقات الاجتماعية . كما أن طريقتهم تعتبر تجريبية واستنباطية فهي تجريبية عند ريكاردو الذي يبتعد عن الواقع الاجتماعي ليتعمق في تحليله التجريدي وهي استنباطية لأنهم يستنتجون القوانين العامة التي تحكم النشاط من مبدأ عام هو أن كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة بأدنى تكلفة ممكنة (الرجل الاقتصادي). © التوظيف الكامل: أي أن العمالة وعناصر الإنتاج الأخرى مستخدمة كاملاً وبالتالي لا يوجد بطالة إجبارية في المجتمع وعن سيادة البطالة على نطاق واسع أمر غير محتمل الوقوع وهي بطالة جزئية وإن وجدت البطالة فتكون إما بطالة اختيارية أو موسمية .

© كل الأسواق (سوق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية في ظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة على أقل حد ممكن مقارنة مع زيادة قيمة الناتج الحدي. © لا يخضع أصحاب الأعمال والعمال إلى الخداع النقدي ولكن تبني هذه القرارات على أساس الأسعار النسبية لكل من السلع وعوامل الإنتاج، وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها، إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي وليس على المستوى المطلق للأجر والأجر الحقيقي هو عبارة عن معدل الأجر النقدي على المستوى العام للأسعار.

© يعتمد التحليل الكلاسيكي على تحقيق المصلحة الخاصة التي تعد من بين اللبانات الأساسية المكونة للمصلحة العامة، كما يرى آدم سميث بأن اليد الخفية التي يعتمد عليها في تحليلاته هي عبارة عن تلك القوى الوهمية التي تربط بين المصلحة العامة والخاصة إذ على أساسها يتحقق التكامل الاقتصادي.

© نظرية الأجور عند الكلاسيك: يرى الكلاسيك أن أجور العمال هي أحد تكاليف الإنتاج وتختلف أهمية عنصر الأجور تبعاً لاختلاف الصناعة ويرى الكلاسيك أن تخفيض أجور العمال سوف يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تنخفض أسعار بيع السلع مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يشجع المنتجون على زيادة الإنتاج ومن ثم يزيد الطلب على الأيدي العاملة. ويرى الكلاسيك إن العمل كأى سلعة في السوق وإن تخفيض الأجور سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال . اما نظرية الربح عند الكلاسيك: فيرى الكلاسيك أن الأجر الذي يدفع لمالك الأرض في مقابل استغلالها في الزراعة أو في غير ذلك يسمى (ربح) ويختلف هذا الربح باختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها. وبالنسبة لنظرية سعر الفائدة: فسعر الفائدة عند الكلاسيك هو مقابل الحرمان من الاستهلاك الحالي للتمتع بالنقود في المستقبل بعد زيادتها بمقدار الفائدة وإن مصدر النقود المعروضة هو الادخار. زيادة الطلب على الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وزيادة المعروض من المدخرات يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ويتحقق التوازن عند سعر الفائدة الذي يتعادل عنده العرض والطلب.

© نظرية التخصص وتقسيم العمل: نادى آدم سميث بضرورة التخصص وتقسيم العمل لما يترتب عليه من زيادة في الإنتاج حيث يتولد عن التخصص وتقسيم العمل مهارة في تأدية العمل.

© نظرية القيمة: إن دراسة الكلاسيك للقيمة لم تكن من جانب الطلب أو جانب المستهلك (القيمة المنفعة) بل من جانب العرض أو من جانب الإنتاج القيمة المبنية على التكلفة.

© نظرية النقود: على عكس المركنتيلين الذين كانوا يعتقدون أن النقود هي الثروة يعتبر الكلاسيك أن النقود لا تنتج أية ثروة وما هي إلا وسيط للمبادلات وأداة لقياس القيم فهي إذن في نظرهم مجرد ستار يحجب الحقيقة الاقتصادية.

المبحث الثالث: رواد المدرسة الكلاسيكية:

أ- الرواد المتفائلون:

© آدم سميث (1723-1790):

ولد آدم سميث في اسكتلندا عام 1723 من عائلة متواضعة حيث كان أبوه يعمل في الجمارك، تعلم في جامعة غلاسكو ثم في جامعة أكسفورد وعاد من جديد إلى اسكتلندا ليلتقي بالاقتصادي المشهور دافيد هيوم الذي كان يطرح آراء حول نظرية المنفعة الشخصية أو المنفعة الفردية ، ابتداءً حياته العلمية بتعيينه أستاذاً لعلم المنطق بجامعة غلاسكو سنة 1752. سافر إلى فرنسا في سنة 1766 واتصل هناك بأصحاب المذهب الفيزيوقراطي، واطلع على آخر التطورات الاقتصادية التي ساعدته على انجاز مؤلفه الكبير في الاقتصاد السياسي الذي كان بعنوان "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" والذي نشره في عام 1776

ويعتبر آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومذهب الحرية الاقتصادية، ولقد كان له فضل عظيم في ترسيخ الاقتصاد كعلم، لذا عرف بأب الاقتصاد السياسي. وعلى عكس فكره ومؤلفاته، لم يكن بارعا في عالم الأعمال لذا قضى حياته المتواضعة يعمل في إدارة الجمارك السكوتلندية حتى توفي عام 1790. ولا شك أن سميث استقى من الفكر الفيزيوقراطي ومن الفكر السائد، لكنه طور فيه وأضاف أشياء كثيرة وجديدة، وقد تضمن كتاب "ثروة الأمم" مجمل أفكاره. وما يهمننا في هذه النقطة هو دراسة القانون الطبيعي والمصلحة الفردية، والحرية الاقتصادية ودور الدولة ونظريته في التجارة الخارجية. ونتطرق لها بالتفصيل فيما يلي:

1- الإنسان هو أساس الإنتاج: يقول آدم سميث أن مصدر ثروة الأمم يكمن في عمل الإنسان. يؤكد سميث خاصة على مزايا تقسيم العمل كما أن العمل في المجتمعات المتطورة ينتج عن تكوين رأس المال الذي يقسمه سميث إلى رأسمال ثابت ورأسمال متداول ويضيف بأن عنصر رأس المال هو الذي يرفع من إنتاجية العمل ولكي يزيد رأس المال يطالب سميث بأن يكون هناك ادخار الذي يقول عنه بأنه عبارة عن استهلاك مؤجل. وفي هذا الصدد يتساءل سميث عن الشيء الذي يدفع بالإنسان إلى العمل والادخار لولا مصلحته الخاصة؟ وكيف أن المنافسة بين مصالح الأفراد المختلفة لا يؤدي إلى الفوضى؟

وفي إجابته عن ذلك يقول سميث بأن كل فرد في سعيه وراء ربحه الخاص يبذل مجهودا فعالا في رفع دخل المجتمع ودائما في سعيه وراء مصالحه الخاصة هناك "يد خفية" توجهه ليحقق غاية من الغايات خارجة عن إرادته ونواياه وهنا نسجل الدعم السيكولوجي للبيرالية من طرف سميث وذلك باعتقاده أن التنظيم العفوي للحياة الاقتصادية يحدث بفضل المنافسة بين المصالح الخاصة وهنا نسجل بعض التفاؤل عنده. وهذه الفكرة تصلح بالأفراد وتصلح كذلك بالأمم بحيث أن كل أمة تطمح إلى التخصص سوف تعمل بصفة غير مباشرة على تشكيل جمهورية سلعية ضخمة.

2- السوق هو أساس التوازن: يقول سميث أن الوسيلة التي تضمن التوازن بين المصالح المتناقضة للأفراد هي السوق وذلك بفضل حرية الأسعار ومن هنا نفهم أن سميث يعتمد على مفهوم السعر في تحليله للظواهر الاقتصادية بحيث يعتبر بأن الإنتاج ما هو إلا مجموعة من التكاليف أي من الأسعار، كما أن الأجر أيضا يعتبره سعرا.

3- تراكم رأس المال هو أساس التطور: إن نظرة سميث إلى التوازن ليست بالنظرة الساكنة إذ أنه يفرق بين الحالة التطورية، الحالة السكونية والحالة الرجعية. ويقول أن عجلة الحالة التطورية تكمن في تراكم رأس المال مع التفوق النسبي لهذا التراكم عن النمو الديمغرافي للأجراء الذي يؤدي إلى الارتفاع في مستوى كل من الأجور والأرباح في نفس الوقت وتعتبر فكرة سميث هذه

فكرة أولية عن النمو.

4- نظرية القيمة: مادام سميث جعل من العمل مصدر للثروة فمن الطبيعي أنه يجعل من العمل مصدرا للقيمة كما أنه يميز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية فالأولى أساسها المنفعة الشخصية والثانية فقيمتها تحدد في السوق ويأتي سميث بمثال حول الماء والألماس وهو بذلك يطرح لغز حيث يقول: " الماء هو نافع جدا لا قيمة له في المبادلة أما الألماس هو غير ذي قيمة استعمالية ولكنه بكمية كبيرة من السلع " ومن خلال هذا المثال يؤكد سميث إن القيمة الاستعمالية لا تشكل أساس القيمة التبادلية ويبرر ذلك بأن العمل هو القياس الشامل الوحيد والدقيق للقيم في كل مكان وزمان، لكنه يعتقد أن هناك بالإضافة إلى العمل مصدران آخران للقيمة وهما الربح والربح لأن القليل من الأشياء حسب رأيه تأخذ قيمتها التبادلية من العمل فقط(وهذا يخص المجتمعات البدائية) وبذلك حسب سميث أغلب الأشياء يكون مصدر قيمتها متعدد الأنواع أي من عمل، ريع وربح ويعتبر هذا أساس نظرية القيمة التي تحددها تكلفة الإنتاج أي القيمة المتكلفة.

© جون ستيوارت ميل (1806-1873):

جون ستيوارت ميل هو ابن الفيلسوف الكبير (جيمس ميل) ، وقد ثقفه والده منذ الصغر، وكان أستاذا للفلسفة ثم أستاذا للاقتصاد السياسي، لقد تأثر بريكاردو عن طريق والده، والذي كانت مهمته الفكرية هي شرح ومعالجة نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين الإنجليز وخصوصا ريكاردو، إلا أن ستيوارت ميل جاء بعناصر جديدة متأثرا بالاشتراكيين الفرنسيين الأوائل وخصوصا سان سيمون. حاول ميل الموافقة بين أطروحات "القوانين الطبيعية" التي شرحها أصحاب المدرسة الكلاسيكية والتي اعتبرها صحيحة وبين أطروحات المخالفين لها الممثلة في اتجاه التدخل الحكومي. وهو صاحب كاتب مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر سنة 1848 وقد حاول ميل أن يوفق بين التشاؤم والتفاؤل من جهة وبين صرامة الليبرالية والطموح الاجتماعي من جهة أخرى. وإسهام ميل في النظرية الليبرالية يكمن في أنه ميز بين قوانين الإنتاج التي يطغى عليها الطابع الاجتماعي والنسبية الذاتية.

1- تحليل ميل للإنتاج : الجديد في تحليل ميل للإنتاج، هو إضافته لرأس المال كعامل ثالث من عوامل الإنتاج إلى جانب الطبيعة، ويؤكد ميل أن رأس المال منتج، وأنه يأتي من الادخار، وحسب ميل فإن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا بتراكم رأس المال.

2- تحليل ميل للتوزيع: لم يدرك ميل أن الدخول هي أسعار عوامل الإنتاج، كما انه لم يميز بين المستحدث والرأسمالي، كما فعل ساي، بل اعتمد على ريكاردو مقسما الدخول إلى ثلاثة أنواع حسب أصحابها: أجر العمال وريع ملاك العقارات وأرباح الرأسماليين.

© جان باتيست ساي (1767-1832):

وهو أول أستاذ للاقتصاد السياسي في فرنسا ويعود إليه الفضل في التقسيم الكلاسيكي: الإنتاج، التداول، التوزيع والاستهلاك. وقد استطاع أن يضع بوضوح عوامل الإنتاج المتمثلة آنذاك في الأرض، العمل رأس المال مع التفرقة بين عنصر رأس المال والتنظيم.

كما يعود له الفضل في وضع قانون المنافذ الذي يقول بأنه لا مجال لأزمات فيض الإنتاج لأنه هناك تبادل بين المنتجين وأن العرض يخلق الطلب عليه إما التبادل فيجب أن يكون حرا. ومن الواضح أن أفكار ساي يطبعها شيء من التفاؤل على عكس ريكاردو ومالتس.

ب- الرواد المنتشئون:

© دافيد ريكاردو (1772-1824):

ولد دافيد ريكاردو في لندن عام 1772، من صيرفي يهودي، عمل ولم يتجاوز الرابعة عشر مع والده، ثم ترك عائلته بعد اعتناقه المسيحية. في عام 1792 بدأ يقوم بعمليات في البورصات لوحده حتى أصبح مليونيرا، وبعدها انسحب من عالم الأعمال في عام 1814 واشترى ملكية كبيرة حيث نشر مؤلفه الرئيسي عام 1817 بعنوان "أسس الاقتصاد السياسي والضرائب"، وهو المؤلف الذي جعل من ريكاردو أكبر اسم بعد آدم سميث، بل إن شمولية ذلك الكتاب وطريقته في التحليل والتجريد جعلته يفوق مؤلف سميث "ثروة الأمم". وفي عام 1819 انتخب عضوا في مجلس العموم البريطاني حيث أخذ يشارك في الأعمال البرلمانية. دخل ريكاردو علم الاقتصاد وهو يبحث عن حلول للمشاكل المطروحة في عصره وأهمها مشكلة التضخم وانخفاض قيمة العملة الورقية، وارتفاع أسعار الذهب، والتي كانت تعاني منها إنجلترا، لقد درس ريكاردو المشاكل التي أهملها آدم سميث وخصوصا مشاكل القيمة والنقد والتجارة الخارجية، ووجه موضوع الدراسة بشكل خاص إلى دراسة توزيع الدخل، توفي ريكاردو عام 1823 وهو في ذروة نشاطه العلمي والاجتماعي .

إن معظم أفكار ريكاردو يتضمنها كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي ومن أهمها:

- 1- نظرية القيمة في العمل التي أصبحت فيما بعد إحدى نظريات كارل ماركس.
- 2- نظرية إصدار العملة التي طبقها البنك الإنجليزي آنذاك.
- 3- نظرية التكاليف النسبية المقارنة في مجال التجارة الخارجية.
- 4- مفهوم الأجر الطبيعي المساوي إلى الحد الأدنى الفيزيولوجي (الحاجات الضرورية).
- 5- نظرية الربح التفاضلي.

© توماس روبرت مالتوس (1766-1836):

ولد مالتوس من أسرة انجليزية مثقفة، درس مالتوس الأفكار الفلسفية والاقتصادية الجديدة التي كانت منتشرة في أوروبا، ثم تخصص في علم اللاهوت في جامعة كامبردج وأصبح مدرسا فيها. وفي عام 1807 صار أستاذ اللاهوت في جامعة هابلبيري وبقي في مركزه حتى وفاته.

لقد تأثر مالتوس كثيرا بالبؤس الذي عاشته إنجلترا إثر الثورة الصناعية ومختلف الثورات ضد فرنسا ويظهر هذا التأثير في أعماله الفكرية بحيث يطبعها شيء من التشاؤم. وقد اشتهر مالتوس بوضعه لقانون السكان الذي ينص على أن هناك فرق بين التزايد الهندسي للسكان والتزايد الحسابي للنمو الاقتصادي (المواد الغذائية) الموجودة على سطح الأرض إذ أن عدد السكان يتزايد بأكثر سرعة من سرعة تزايد كمية الأغذية. ومن هنا يستنتج مالتوس بأن البشرية محكوم عليها بالبؤس والمجاعة والحروب، وهذا القانون كان له تأثير بالغ على الليبراليون في مجال الديمغرافي حيث لأن نسبة الولادات تدنت في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 وذلك في البلدان الأوروبية. والنتيجة الحتمية هي زيادة هائلة في السكان بالنسبة للأرزاق مما يؤدي إلى المجاعات والمرض والحروب... ويحدد مالتوس بعض الحلول التي قد تؤجل النهاية المؤلمة للبشرية وهي:

- 1- تحديد النسل ضرورة لا بد منها، وهي منافية للأخلاق والدين إذا تم هذا التحديد بعد الزواج لذلك لا بد من العفة والامتناع عن الزواج أو تأخيره أو إلغاؤه نهائيا.
- 2- مطالبة الطبقة الفقيرة بعدم الزواج أو تأخيره على الأقل ومطالبة الطبقة الغنية بعدم الإحسان إلى الطبقة الفقيرة لأنه يشجعها على الزواج.

المبحث الرابع : تقييم المدرسة الكلاسيكية:

لقد كانت للمدرسة الكلاسيكية مساهمة كبرى في بناء الفكر الاقتصادي وبالرغم من ذلك إنها تعرضت إلى عدة انتقادات، لذلك يمكن تناول أهم هذه الإسهامات والانتقادات من خلال ما يلي:

أ- مساهمات الكلاسيك في تطور الفكر الاقتصادي:

- 1- لقد دفعوا إلى الأمام الفكر الاقتصادي مؤسسين بذلك علم الاقتصاد الذي أصبح علما قائما مستقلا عن العلوم الأخرى.
- 2- لقد سمح المذهب الليبرالي الذي عملوا وفقه بتحرير المبادرة الفردية، الشيء الذي أدى إلى التطور الإقتصادي خاصة وأن ذلك تزامن مع الثورة الصناعية.
- 3- لقد سمح المذهب الكلاسيكي بظهور الحرية والمبادلات التجارية الوطنية والدولية (نظرية التجارة الخارجية عند سميث وريكاردو).

4- إن النظريات الاقتصادية الكلاسيكية تعتبر أساس علم الاقتصاد وذلك لأن كل ما جاء فيما بعد إنما جاء ليكمل ويطور الفكر الكلاسيكي .

ب- نقائص المدرسة الكلاسيكية:

لقد تعرضت المدرسة الكلاسيكية للنقد من ثلاث جوانب: الجانب المنهجي، الجانب التحليلي والجانب المذهبي وفيما يخص :

© النقد من الجانب المنهجي:

لقد اتبع الكلاسيك في بحثهم طريقة الاستنتاج التجريدية ولم يهتموا بالجانب التاريخي وذلك لاعتقادهم في وجود قوانين اقتصادية مطلقة صالحة في كل مكان وزمان، وكرد فعل إهمال الجانب التاريخي من طرف الكلاسيك جاءت المدرسة التاريخية الألمانية التي تقر بأن القوانين الاقتصادية تقسم بالطبع النسبي والتغيري وأنه ليست مطلقة وليست صالحة في كل مكان وزمان أي بمعنى آخر أن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للمجتمعات تخضع لقوانين خاصة بها.

© النقد من الجانب التحليلي:

لقد انتقدت المدرسة الكلاسيكية في ما جاءت به نظريات اقتصادية وعلى وجه الخصوص القيمة، التوزيع، النقود والتجارة الخارجية.

1- نظرية القيمة: إن قيمة السلعة حسب الكلاسيك تتحدد على أساس عدد الساعات التي تبذل في إنتاج هذه السلعة ولقد انتقدت هذه الفكرة بحيث أن العمل ليس بالعنصر الوحيد الذي يدخل في إنتاج البضاعة بل هناك أيضا الأرض ورأس المال وتأتي فيما بعد النظرية الحدية (النيوكلاسيك) للقيمة لكي تنتقد هي الأخرى المفهوم الكلاسيكي للقيمة المبني على التكلفة والمهمل للجانب الشخصي (الذاتي) أي المهمل للمنفعة التي يحصل عليها الأشخاص عند استعمالهم للسلع والتي تدخل أيضا في تحديد قيمة هذه السلع (القيمة/المنفعة).

2- نظرية التوزيع: هنا أيضا يتعرض الفر الكلاسيكي للانتقادات من طرف الفكر الاقتصادي الحديث وخاصة منه النظرية الحدية التي تقول بأن ما حصل عليه مل عمل من عوامل الإنتاج إنما يتحدد على أساس الإنتاجية الحدية لهذا العامل الإنتاجي.

3- نظرية النقود: بينما كان الكلاسيك يولون أهمية للنقود (مجرد وسيط للمبادلة) نجد أن الفكر الاقتصادي الحديث وعلى رأسه كينز يلح يؤكد على أهمية النقود كمخزن للقيمة بالإضافة إلى وظيفتها كوسيط وقد أكد كينز على أن ميل الفرد للاحتفاظ بالنقود قد يزيد فيقل الطلب الكلي فينقص الإنتاج وتنشأ البطالة فالنقود إذا

من خلال وظيفتها كمخزن للقيمة قد تؤدي إلى حدوث بطالة أي أنها تؤثر على مستوى البطالة ومن ثم فهي ليست مجرد وسيط للمبادلة.

© النقد من الجانب المذهبي:

من هذا الجانب نجد أن المدرسة الاشتراكية هي التي انتقدت بشدة الفكر الكلاسيكي القائم على الليبرالية وذلك للأسباب الآتية :

- 1- إن النظام الليبرالي قائم على استغلال الرأس ماليين للطبقات الفقيرة (كارل ماركس).
- 2- إن الدخل الإجمالي في البلاد الرأسمالية يتم توزيعه بصفة غير عادلة وغير متساوية فيترتب عن ذلك وجود طبقات متفاوتة كذلك أن الزيادة في الإنتاج لا تصرف كلياً في الداخل بما أن هناك فيض في الإنتاج بل تتطلب أسواق خارجية تضمنها المستعمرات والتي تكون أيضاً مصدراً للمواد الأولية.
- 3- إن النظام الرأس مالي يؤدي بطبيعته إلى أزمات اقتصادية مثل أزمة الإنتاج و البطالة وغيرها من الازمات ، ولذا فهو ليس الأمثل حسب المدرسة الاشتراكية التي تقترح نفسها كبديل والتي تأتي كرد فعل لليبرالية.

من خلال كل هذا فالفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي هو فكر ظهر نتيجة للتطورات التي عرفتها أوروبا خلال القرن الثامن عشر والمتمثلة في الثورة الصناعية وما أحدثته من تغيرات جذرية في المجال الاقتصادي ولا سيما الميدان الصناعي .حيث إن الفكر الاقتصادي الحر الذي ظهر في فرنسا في بادئ الأمر –إلا أنه مذهب حر- كان مهتم بالمجال الزراعي لاعتقاد الفيزيوقراطيون أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد أي النشاط الوحيد الذي يحقق ناتج صافي لذلك ارتبطت أفكارهم بحرية هذا القطاع والتبادل الخاص بمنتجاته. بعكس الكلاسيكيون في انجلترا الذين كانوا يناشدون بحرية التبادل والمعاملات مما جعلهم يهتمون بجميع الأنشطة الاقتصادية وينددون بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خوفاً من إعاقة تقدمه وفي ما بين هاتين المدرستين ظهرت مدارس أخرى للفكر الاقتصادي يناهون بعضهم بالحماية عن جانب الدولة مثل المدرسة النيوكلاسيكية أو الحدية ، والبعض الآخر يناهون بالاشتراكية وتحويل النزعة الفردي إلى نزعة جماعية، ومهما تكن من أمر تلك المذاهب الفكرية فإنه يمكننا القول أن كل تيار فكري كان له مؤيديه من الظروف والوقائع الاقتصادية التي كانت تمر بها الاقتصاديات.

الفصل السادس: الفكر الاقتصادي الاشتراكي:

ينسب الفكر الاقتصادي الاشتراكي إلى مؤسس المدرسة الماركسية كارل ماركس (1818 – 1883) . بالرغم من أن الأفكار الاشتراكية سبقت كارل ماركس، إلا أنه يرجع إليه الفضل في جعل الاشتراكية منهجاً علمياً ولذلك تسمى اشتراكيته " بالاشتراكية العلمية " على أساس أنها تقوم على الحجج والأدلة الاقتصادية التي تستند إلى العلم .

ولفظ الاشتراكية Socialism يقصد منه عدة معاني: فهو يطلق أحياناً على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضاً " لسياسة الحرية الاقتصادية " . كما يقصد منه تدخل الدولة لتحسين حال العمال والطبقات الفقيرة .

ولكن المعنى العلمي الدقيق لكلمة الاشتراكية هي أنها النظام أو " المذهب الجماعي " . بمعنى أن الدولة تمتلك الأموال – وخاصة عناصر الإنتاج كالأرض والآلات والمشاريع – كما أنها تحل مصلحة الجماعة محل مصلحة الفرد ، وأن مصلحة الجماعة لها ذاتية خاصة واستقلالية حتمية عن مصلحة الفرد .

والاشتراكية على نوعين : الاشتراكية الخيالية ، والاشتراكية العلمية أو الماركسية . ويقصد بالاشتراكية الخيالية كافة الأفكار الاقتصادية التي سبقت كارل ماركس ، والتي لم يؤسس الداعون لها أفكارهم على أسس منطقية أو تحليل ودراسة .

أما الاشتراكية العلمية أو الماركسية فهي تقوم على أساس التحليل العلمي وليس مجرد تصورات طوباوية. ويقوم الفكر الماركسي على أساس نقد الفكر الكلاسيكي سواء من حيث التحليل الاقتصادي أو النتائج التي توصلوا إليها .

ومن البديهي أن نفرق بين الاشتراكية والشيوعية . إذ يرجع الخلاف بين هذين المذهبين إلى مقدار المصلحة الفردية الذي يسمح به كل منهما . فالاشتراكية تقوم على أساس مبدأ "كل بحسب عمله" بمعنى أن الفرد يحصل على دخل يتساوى مع العمل الذي يقوم به ، وبذلك فهي تسمح بقدر من الملكية الفردية لبعض أدوات الإنتاج . فالدافع للعمل يتم على أساس اقتصادي يتمثل في المقابل المادي الذي يحصل عليه الفرد مقابل عمله ، ومن ثم فهناك محلاً للأثمان والنقود والأسواق .

أما الشيوعية فتقوم على مبدأ "كل بحسب حاجته" بمعنى أن كل فرد يحصل على الدخل والسلع التي يحتاج إليها ليشبع حاجاته بغض النظر عن كمية العمل الذي يقوم به ، فهي بذلك تنكر الملكية الفردية لعناصر الإنتاج . فالدافع للعمل غير اقتصادي إذ يصبح الهدف من العمل غير مادي ، بل يتمثل في أن يضع الفرد كل طاقته من أجل تنمية الإنتاج القومي ، أي أن الهدف قومي وليس اقتصادياً . ومن ثم لا

يكون في الشيوعية محل للأثمان أو النقود أو الأسواق ، فالفرد يقوم بما تأمره به الجماعة ، ويقبل بما تعطيه .

وبنى ماركس نظريته على أساسين : أساس فلسفي وآخر اقتصادي .

المبحث الأول: الأساس الفلسفي الماركسي:

تقوم نظرية ماركس على أساس فلسفي يقود إلى فكرة الحتمية في التطور التاريخي . فالتاريخ في تطوره لا يسير بإرادة الأفراد ولكنه محكوم بقوانين توجه تطوره حتماً في اتجاه معين .

- **نظرية التطور الديالكتيكي** : تهتم هذه النظرية بكيفية تطور الفكر الإنساني ، وقد تأثر ماركس بنظرية هيغل في هذا الصدد . فيرى هيغل أن أي فكرة لا بد أن تحتوى في طياتها على بذور فنائها . وذلك لأنها لا تتسم بالكمال المطلق . ومن هنا يتم نقدها ويظهر نقبض عليها ، وهذا النقبض هو فكرة جديدة ، أيضاً تحمل بين طياتها بذور فنائها ، ومن ثم يتم نقدها وتظهر فكرة جديدة تمثل نقبض النقبض . وهذا الأخير يجمع بين الفكرة الأصلية ونقبضها وهكذا يتطور الفكر الإنساني .

- **نظرية التفسير المادي للتاريخ** : بناء على نظريته في التطور الديالكتيكي ، يحاول كارل ماركس أن يفسر التاريخ والتطور التاريخي للمجتمعات . فتاريخ أي مجتمع هو عبارة عن صراع بين الطبقات . فصراع الطبقات هو الذي ينقل التاريخ من نظام اجتماعي إلى آخر . ولكنه يرى أن هذا الصراع وقتي وحتماً سينتهي بالقضاء على الطبقة المسيطرة ، عن طريق تدخل من جانب الطبقة الضعيفة أو المسيطر عليها للوصول إلى هذه النتيجة . وهذا التدخل من جانب الطبقة الضعيفة هو الذي يحول الحتمية من فرض نظري إلى واقع عملي .

المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي الماركسي :

لم يندشغل ماركس بصياغة بناء نظري للاشترابية بقدر انشغاله بنقد النظام الرأسمال . وهو في ذلك قد استكمل أساسه الفلسفي . فالنظام الرأسمالي بالنسبة لماركس ، يحمل في طياته بذور فنائه ومن ثم لا بد أن تنتهي الرأسمالية ويحل محلها الاشتراكية . ومن هنا قام ماركس بانتقاد القوانين الرأسمالية وحاول وضع البدائل لها والتي تمثل في ذات الوقت الأساس الاقتصادي للماركسية . وتتمثل هذه الجوانب فيما يلي :

1- القيمة وفائض القيمة :

تبنى ماركس نفس فكرة المدرسة الكلاسيكية في القيمة ، فهو يرى أن قيمة أي سلعة تتحدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها . فمصدر القيمة هو العمل . وأن العمل كغيره من السلع الأخرى

تحدد قيمته بعدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجه . فالعامل يبيع قوة عمله للرأسمالي ، وإن ساعات العمل اللازمة لإنتاج سلعة العمل تتمثل فيما يلزم العامل من ضرورات الحياة ، من مأكّل ومسكن وملبس .

فالرأسمالي يعطي للعامل قيمة نقدية مساوية لعدد ساعات محدد يقوم العامل بالعمل خلالها بالفعل . وبذلك فالرأسمالي لم يستغل العامل لأنه يشتري قوة عمله بما تكلفه هذه السلعة من ساعات عمل لازمة لإنتاجها . وفائض القيمة يمثل الفرق بين عدد الساعات المدفوعة وعدد الساعات غير المدفوعة .

ففائض القيمة يتكون من القيم التي ينتجها العامل خلال عمله أثناء الساعات الزائدة عما يكفي لإشباع حاجاته الضرورية (الكفاف) ، وهذه الساعات لا يحصل مقابلها على أي دخل .

وبذلك فإن فائض القيمة يمثل " عمل غير مدفوع " فهو حق للعمال يستولى عليه الرأسماليون لأنهم يمتلكون عناصر الإنتاج . ويترتب على ظهور فائض القيمة عدة نتائج :

- 1- نقص الاستهلاك الكلي ، وذلك لأن الأجر التي تحصل عليها طبقة العمال أقل من قيمة إنتاجهم .
 - 2- يستخدم الرأسماليون الجزء الأكبر من فائض القيمة في التكوين الرأسمالي .
 - 3- يتم توجيه التكوين الرأسمالي إلى زيادة رأس المال الثابت (المباني والآلات) على حساب رأس المال المتغير (العمل والمواد الأولية) .
- فالرأسمالي يسعى إلى زيادة تشغيل العمالة حتى تحقق له فائضاً أكبر يترجم في صورة ربح نقدي .

2- تراكم رأس المال :

إن تراكم رأس المال لا يتم إلا بواسطة الطبقة الرأسمالية التي تحصل على فائض القيمة . وبما أن هذه الطبقة تسعى دائماً إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، فإنها تسعى دائماً إلى تخفيض نفقة الإنتاج . ويتحقق ذلك بزيادة الاستثمارات وتوظيف الأرباح بصورة تحقق ربحاً أكبر .

ولكن في ظل النظام الرأسمالي حيث تسود المنافسة فإن كل رأسمالي يتعين عليه أن يبيع إنتاجه بثمن أقل مما يبيعه الآخرون . ولا يتأتى ذلك إلا بتخفيض نفقة الإنتاج وزيادة إنتاجية العمال . ويتم ذلك بإدخال الآلات وزيادة حجم المشروع حتى يستفيد من مزايا الإنتاج الكبير . وكلا الأمرين يحتاج لرأس مال إضافي.

3- تركيز رأس المال :

يتجه النظام الرأسمالي إلى تركيز رأس المال وتمركزه في أيدي فئة قليلة من كبار الرأسماليين . ويقصد بتركز رأس المال استخدام رأس المال المتراكم في بناء طاقة إنتاجية جديدة أي إقامة مشروعات إنتاجية جديدة .

أما تمركز رأس المال فيقصد به تركيز رأس المال في أيدي قلة من كبار الرأسماليين . فالرأسمالية التي تقوم على المنافسة تؤدي مع مرور الوقت إلى أن تستطيع المشروعات الكبيرة ، بفضل المزايا التي تحصل عليها من الإنتاج الكبير ، أن تبيع منتجاتها بأسعار أقل من المشروعات الصغيرة . وبالتالي يتم القضاء على المشروعات الصغيرة أما عن طريق دمجها بالمشروعات الكبيرة أو توقف نشاطها نهائياً .

وبذلك يتم القضاء على طبقة صغار الرأسماليين ، ويتحول هؤلاء إلى عمال يبيعون قوة عملهم لكبار الرأسماليين ، وتنتهي المنافسة ويسود الاحتكار ، وهذا ما أسماه ماركس بقانون تركيز رؤوس الأموال أو قانون تحول الغالبية إلى عمال .

4- الجيش الاحتياطي الصناعي : أطلق كارل ماركس على صغار الرأسماليين الذين تحولوا إلى عمال يبيعون قوة عملهم ليتمكنوا من العيش ، بالإضافة إلى العمال الذين في حالة بطالة نتيجة إحلال الآلة محل عملهم بالجيش الاحتياطي الصناعي أو " نظرية البؤس" . وأن هذه النتيجة تتفق مع طبيعة النظام الرأسمالي لسببين :

أولاً : هي تضعف من المركز الاجتماعي للطبقة العاملة وتسمح باستمرار فرض سيطرة الرأسماليين وتقوية قبضتهم على مختلف الشئون في الدولة .

ثانياً : أن الجيش الاحتياطي يتضمن دائماً وجود عرض غير محدود من العمل عند مستوى الكفاف أو عند مستوى أقل عن حد الكفاف .

5- انهيار النظام الرأسمالي :

ترتب على كل النظريات والأفكار السابقة أن يذهار النظام الرأسمالي . فالرأسمالية ، وفقاً لماركس ، في تطورها تقسم المجتمع إلى طبقتين :

الطبقة الرأسمالية قليلة العدد، والطبقة العاملة كبيرة العدد . ومع استمرار استغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة ، تشعر الأخيرة بالظلم الواقع عليها ويحدث صراع بينهما . فالطبقة الرأسمالية لكي تحافظ على بقائها تضغط على الطبقة العاملة لتحصل منها على أكبر قدر من فائض القيمة . بينما تشعر الطبقة العاملة بالظلم والاستغلال . وهذا الصراع يمثل بذرة أو شرارة الفناء الطبيعي للنظام

الرأسمالي ، وتصبح الغلبة للطبقة العاملة . فالطبقة الرأسمالية يقل عددها بسبب التمرکز والتراكم الرأسمالي ، ومن ناحية أخرى يزيد عدد الطبقة العاملة ، وبالتالي الجيش الاحتياطي . فتقوم ثورة اجتماعية من الطبقة العاملة كثيرة العدد ، وينزعون ملكية رؤوس الأموال من الطبقة الرأسمالية وتنتهي الطبقة الرأسمالية . وبذلك ينتقل المجتمع إلى مرحلة الاشتراكية .

فالثورة الاشتراكية تنشأ ، إذن ، لوجود التناقض بين طريقة الإنتاج التي تجعل القوة العاملة التي تمثل المجتمع كله تقريباً ، وملكية أدوات الإنتاج تتركز في أيدي فئة ضئيلة . فالتناقض بين جماعية العمل وفردية الملكية هو الذي يحرك الصراع الطبقي ويصل به إلى الثورة العنيفة التي تقضي على الرأسمالية نفسها .

وبذلك تكون الرأسمالية ذاتها قد ولدت من داخلها العوامل التي تقضي عليها .

الفصل السابع: الفكر الاقتصادي للمدرسة النيوكلاسيكية

إن أهم ما يميز هذه المدرسة هو تركيزها على سلوك الوحدات الاقتصادية الأولية، أو ما يسمى بنظرية الاقتصاد الجزئي وهي تتمحور حول نظرية القيمة، أما التطورات الاقتصادية الإجمالية للنظام الاقتصادي في مجموعة وشكل الكميات الاقتصادية الإجمالية فقد توارث بعض الشيء.

وقد ساعدت روافد متعددة على إثراء هذا الفكر الجديد، كما تنوعت مراكز الإشعاع الفكري الجديد بين عدد من الدول.

1- النظرة الموضوعية والنظرة الشخصية:

ترددت الدراسات الاقتصادية بين الاعتبار الموضوعية والاعتبارات الشخصية في تحديد السلوك الاقتصادي، فالنظرة الموضوعية تأخذ في الاعتبار عوامل البيئة وظروف الإنتاج الفنية والعوامل الاجتماعية التي تجاوز فردية الشخص، يعكس النظرة الشخصية التي تركز على الاعتبار النفسية للفرد والتي تميز شخصيته، وقد غلب على الدراسات الاقتصادية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر النظرة الموضوعية، وظهر ذلك يوجه خاص في نظريات القيمة التي تربط قيمة السلعة بالعمل أو بنفقة الإنتاج، مع استبعاد المنفعة أو قيمة الاستعمال من التأثير في هذه القيمة، وعلى العكس. فمنذ ذلك الوقت قد ظهرت عدة اتجاهات جديدة